ما جمع

مطلقا على ما بينا لم يفد الوزن المشروط وعند الي ولكن يرد
نحو مداين فانه منصرف مع وجود الشرط فاضطرب الشراح في
التفصي قيل هو مفرد محض ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر بخلاف نحو مرازنة وقيل
بانما متزاج الياء به عن الصيغة المعتبرة ومبناهم على
جعل الياء جزءا والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراك
بغيتها لانه كالياء بلا فرق فنحو مرازنة خارجة عن
الوزن المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد
والجنس نحو تمر وتمرة ورومي وروم وحاصله يرجع الى عموم
المجاز بعلاقة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم
كون تاء نحو مرازنة ويا مدايني للفرق فيلزم ان يراد
بالهاء الحرف الذي يجيء في بعض المواضع للفرق وهذا
لا يفهم من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل
ان الكلام فيما تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا
لا يدخل يا النسبة واذا صار علما زال الجمعية كحضاجر ومداين
وجاز دخول ياء النسبة فح لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد
صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وحاصله ان ضمير شرط
للجمع الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي وهو عدم
دخولها الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان
الاعتراض بمداين في مدايني وهو جمع في الاصل بجميع
حروفه الا ان يجعل الياء جزءا وقد علمت حاله فظهر لزوم
ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من كون التاء في امثالها
جزءا وياء النسبة كلمة براسها مطلقا يحتاج الى ذكر اليا

دون

دون التاء واما اذا اجتمع عن اليا مع النسبة نحو كرسي وبختي فلا
نزاع في جريان منعه فلذا منع جمعا هما لوجود الوزن وقل صرفه
هذا سراويل ارجاعا للقريب قيل وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصا ص
الوزن والتخلص اما بجعله مجمعا او جعل النادر كالمعدوم ومثل
جواز كمل حالة سوى نصبه كقاض اختلفوا في مثل
جوار في الرفع والجر قيل منصرف لان الاعلال اخرجه
عن الوزن فصار كسلام وقيل لا لان اليا مقدرة
للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا وهذا
مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن اليا
والممنوع ما للتمكن وحذف اليا لتقدم الاعلال الذي
لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح احوالها
والغالب الاصلي في الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال
الى هذه الصيغة وجدت مستحقة لمنع الصرف فحذف تنوين
الصرف واتى اخر المعوض عن اليا او جعل هذا التنوين الذي
للصرف في الاصل عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على
هذا فالغرض عن التنبيه اثبات اليا التنبيه على عدم صرفه في الابقاء
اعرابه لانه تقدير بان وجه التنبيه مجرد كون الياء مقدرا لا الصرف
ولا كون الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم عسى الصبي
يعني حذف اليا وثبوت التنوين هذا والمتبادر من الانشاء
المذهب الاول وقل النظر بجوازه اي جعل جزءه كنصبه بتقديم
منع الصرف على الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى موالي
وهذا لغة مستنكرة وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته
بما يعني للهجو او الفا التانيث معطوف على الجمع بتقدير

Copyright © King Saud University